

دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد

أ. بورزاف رمزي

. أستاذ مساعد - أ - جامعة سطيف 2

مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون

تاريخ الإرسال : 2022/10/12	تاريخ القبول : 2022/12/30
----------------------------	---------------------------

الملخص :

يعتبر الفساد الدولي من الظواهر الجديدة التي تنامت على مستوى الدول ، وهو مظهر لبروز العولمة الاقتصادية وانتقال الأموال والتكنولوجيا بين الدول في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وفي سبيل مواجهة هذه الظاهرة، رصد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي العديد من الآليات من أجل مكافحة سرطان الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد؛ الفساد الدولي؛ مكافحة الفساد؛ المؤسسات المالية الدولية.

summary :

International corruption is one of the new phenomena that have grown at the country level, a manifestation of the emergence of economic globalization and the transfer of funds and technology between countries within the framework of the new international economic order.

To tackle this phenomenon, the World Bank and the International Monetary Fund have monitored several mechanisms to combat the cancer of corruption.

key words: Corruption : international corruption; anti-Corruption; international financial institutions.

* المؤلف المرسل : بورزاف رمزي

مقدمة :

الفساد ظاهرة عالمية قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، فقد ارتبط وجود هذه الظاهرة بوجود الأنظمة السياسية، وهي ظاهرة لا تقتصر على شعب دون آخر أو دولة أو ثقافة دون أخرى. وتتفاوت ظاهرة الفساد من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر، وبالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات السياسية إلا أن البيئة التي ترافق أنواع الأنظمة السياسية كالأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية تشجع على بروز ظاهرة الفساد وتغلغلها أكثر من أي نظام آخر، بينما يقل حجم هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أسس من احترام حقوق الإنسان وحياته العامة وعلى الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

أهمية الموضوع :

خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار الدول وأمنها، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة وكذا قدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ويعرض التنمية المستدامة والإصلاح وسيادة القانون للخطر، وخطورة الصلة القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخصوصا الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها تبييض الأموال، التي تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة كأداة في جهودها من أجل إفساد الحكومات وتخريب التجارة المشروعة.

وقد بذلت المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، جهوداً معتبرة لمكافحة الفساد لاسيما الوقاية منه بتكريس الشفافية المالية الدولية التي تعتبر من ركائز نزاهة الاقتصاد العالمي. وقد بدى واضحاً أن

المؤسسات المالية الدولية بما فيها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أصبحت تطبق آليات رقابية وردعية جديدة في متابعة مشاريعها وتنفيذ برامجها تفادياً لانحرافها خاصة وأنها اكتشفت ضياع أموال طائلة التي كانت قد خصصتها كمساعدات مالية للدول النامية بسبب الفساد.

الأهداف :

تتمثل أهداف الدراسة ونطاقها في دراسة آليات التعاون الدولي لمكافحة جريمة الفساد من خلال التعرض لنموذج من التنظيمات العالمية ودورها في مكافحة وهي مجموعة البنك الدولي. المنهج المتبع في الدراسة :

المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي لملائمته مع الموضوع المختار وللأهداف المقترحة وهذا من أجل تحليل أهم الجوانب الموضوعية والقانونية المرتبطة بمكافحة جريمة الفساد.

الإشكالية :

لقد فرضت العولمة الدولية نفسها في اطار توحيد قواعد وآليات التصدي للفساد الدولي، فرصدت في سبيل ذلك آليات وضوابط متفق عليها، وهذا ما يدفعنا الى طرح اشكالية حول : مدى فعالية آليات وجهود المؤسسات المالية الدولية لمكافحة الفساد الدولي ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم الموضوع إلى مبحثين، حيث يتم التطرق إلى جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد(المبحث الأول)، ثم تناولنا آليات صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد(المبحث الثاني).

المبحث الأول : جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد

سننتظر في هذا المبحث إلى تعريف البنك الدولي (المطلب الأول)، وسنتناول مساهمة البنك الدولي في مكافحة الفساد (المطلب الثاني).

المطلب الأول :تعريف البنك الدولي

البنك الدولي¹ ليس بنكاً بالمعنى العادي الشائع لهذه الكلمة، فهو يتألف من مؤسستين إنمائيتين كبيرتين تملكهما البلدان الأعضاء، وهما :

• البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD).

• المؤسسة الدولية للتنمية (IDA).

المؤسستان تعرفان معاً باسم البنك الدولي (World Bank)، ولكل مؤسسة منهما دور مختلف ولكنه تعاوني في النهوض برؤية البنك المتمثلة في إقامة عولمة مستدامة تشمل الجميع.

بحيث يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الائتمانية، في حين تركز المؤسسة الدولية للتنمية على البلدان الأشد فقراً في العالم التي لا تتمتع بأهلية ائتمانية.

ويكمل عملهما ثلاث مؤسسات أخرى وهي :

¹ البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة التي تعنى بالتنمية، تم إنشاؤه بموجب اتفاقية بريتون وودز، وتأسس بتاريخ 1 يوليو 1944، بدأ عمله رسمياً في 25 يوليو 1946، حيث كان عدد أعضائه 83 دولة.

• مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

• الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).

• المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

وللعضوية في هذا البنك يشترط عدة شروط:

❖ الشرط الأول : التقدم بطلب إلى البنك الدولي يبين كافة البيانات والحقائق التي يطلبها البنك. مجلس المحافظين (وبعد التشاور مع الدولة طالبة العضوية) توصية بمبلغ الحصة وشكل أو كيفية دفع الاشتراك وكل الاشتراطات الأخرى، وعلى ذلك تصبح الدولة عضو بعد صدور قرار مجلس المحافظين.

❖ الشرط الثاني : أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة مستقلة ،حيث لا تقبل عضوية الدول ناقصة السيادة أو المستعمرات، ولا يشترط لعضوية البنك أن تكون الدولة عضواً في الأمم المتحدة.

❖ الشرط الثالث : أن تكون الدولة عضو في صندوق النقد الدولي ،وهذا يعتبر شرطاً رئيسياً للعضوية في البنك الدولي ،أي عضو في (IDA) يجب أن يكون عضواً في (IBRD).

المطلب الثاني :مساهمة البنك الدولي في مكافحة الفساد

يعتبر البنك الدولي من أهم المنظمات الدولية التي ألقى الضوء على مشكلة الفساد المالي ،وهو من أول المؤسسات الدولية التي وضعت لائحة سوداء بأسماء الشركات التي جردت من عقود البنك بسبب ضلوعها في ممارسات فاسدة² ،كما أشار خبراء البنك إلى أن الفساد المالي في الدول النامية أدى إلى ضياع مساعدات ومن خلال هذا أشار البنك إلى ضرورة الالتزام بمعايير الشفافية والمحاسبة من أجل ضمان إنفاق أمثل للأموال³ ،ولقد اعتمد البنك برامج تحقق مساعدة المؤسسات والأشخاص وتساعد في نفس الوقت على الكشف عن ممارسات الغش والرشاوي التي تربط بالمشاريع التي يقوم بها البنك أو تلك التي يمولها ،كما ركز تقرير التنمية في العالم لعام 1998 والصادر عن البنك على ضرورة الحد من الفساد المالي والإلحاح على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية في هذا المجال لأن محاربة تبني تعريفات ومعايير موحدة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية للفساد المالي.

²: أحمد محمود نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010، ص.ص 54، 53.

³: بودهان موسى، النظام القانوني لمكافحة الرشوة في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص.173.

وهذا فقد بادر البنك إلى وضع أربعة استراتيجيات جديدة لنشاطه في مجال مكافحة الفساد وهي تتمثل في:

- منع أشكال الفساد المالي والاحتيال في المشروعات الممولة من قبل البنك واعتبار مكافحة الفساد المالي شرطا أساسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة، وتحديد شروط ومعايير الإقراض، ووضع سياسة المفاوضات، وتصميم المشروعات.
- تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد المالي خاصة فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج مكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع مؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية، ولا يضع البنك الدولي برامج موحدة لكافة الدول النامية. بل يطرح نماذج متفاوتة تبعا لظروف كل دولة أو مجموعة دول⁴، وتقديم المساعدات والدعم للجهود الدولية لمكافحة الفساد⁵.

الفرع الأول: مبادرات البنك الدولي لمكافحة الفساد المالي

ومن أهم المبادرات التي قام بها البنك الدولي لمكافحة الفساد المالي، إنشاء لجنة مراقبة الاحتيالات والفساد في ماي 1988 والتي تهدف إلى إضفاء رقابة داخلية للبنك وذلك من خلال فتح خط تلفوني مباشر لتلقي أي معلومات يمكن أن يستفيد منها أعضاء لجنة مراقبة الاحتيالات والفساد. هذا إضافة إلى قيام البنك بتنظيم دورات تدريبية حول الصفقات العمومية وحول القانون الجديد للنزاهة، وإنشاء ورشات للدروس التدريبية بعد إرساء برامج التمهين من قبل معهد البنك الدولي، كما اعتد على مجموعة من الوثائق كتقريره عن التنمية العالمية حول التسيير العمومي لسنة 1983 والدراسة حول الآفات طويلة المدى لإفريقيا سنة 1989، وتقريره للتسيير لسنة 1996 و1997 الذي يعتبر منعرج جديد إذ تم تجديد إجراءات جديدة متعلقة بمحاربة الفساد المالي وذلك بإرساء مبادئ خاصة للحد من هذه الآفة التخفيف منها⁶.

الفرع الثاني: دور البنك الدولي في مكافحة الفساد المالي

اعتمد البنك مجموعة من الاختصاصات تهدف لمكافحة الفساد المالي ومن أهم هذه الاختصاصات نجد :

⁴: أحمد محمد نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص، ص 66، 67.

⁵: الضريفي محمد، الفساد بين الإصلاح والتطور الإداري، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، مصر 2008، ص 49.

⁶: حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون، تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 42.

- مراقبة موظفي البنك المسؤولين عن تقديم القروض والتحقق من أن الأموال المقرضة قد استخدمت فعلا طبقا للأهداف المسطرة لها وبشكل منطقي وإقضاء الشركات بصفة نهائية أو مؤقتة المتورطة في الفساد المالي.
- مساعدة الدول على محاربة الفساد، ومنح مساعدات خاصة للدول الراغبة في وضع إجراءات رادعة للفساد المالي وإصلاح القطاع العام والحكم الراشد لدى البلدان الزبونة للبنك.⁷
- المساعدة والتنسيق ما بين الجهود الرامية لمحاربة الفساد المالي المستويين الدولي والوطني وجمع ونشر المعلومات الخاصة بالفساد الدولي، ربط تعاون استراتيجي مع منظمات أخرى كصندوق النقد الدولي، تعزيز الحوار بين الدول من أجل إرساء دعائم لمحاربة الفساد المالي.⁸

أولا: التدابير الوقائية

- لقد تبني البنك الدولي منذ عام 1996 خطة للوقاية من الفساد قوامها الأهداف التالية:
 - منع الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.
 - تقديم العون لدول الأعضاء إذا ما طلبت المساعدة في حزمها ضد الفساد.
 - أخذ مسألة الفساد بعين الاعتبار في خطط التنمية التي يضعها البنك بشأن الدول الأعضاء.
 - تقديم العون والدعم لكل الجهود الدولية لمحاربة الفساد.
- ولتحقيق هذه الأهداف قام البنك الدولي بعدد من الخطوات منها تعديل الإجراءات المتعلقة بالمناقصات العامة وتكريس شفافية عالية عند تلقي العروض ومنح الصفقة لأفضل عارض وذلك بغية التمكن من الاستجابة السريعة لمقتضيات كشف الفساد.⁹
- كما قام البنك الدولي بوضع تدابير علاجية موجهة أساسا لتصليح الخلل في إدارة الحكم نحو تكريس الحكم الراشد والتصدي للفساد في مشروعات البنك بما في ذلك إصلاح القطاع العام بكل أسسه والقطاع المالي وغيرها من المشروعات، فالنهج الذي يتبعه البنك الدولي يقوم على تقديم العون لمؤسسات الدولة حتى تصبح أكثر كفاءة وأكثر خضوعا للمسائلة وبالتالى أكثر شفافية، فعلى سبيل المثال تم وضع استراتيجيات وقائية من طرف البنك الدولي لمكافحة الفساد منها :

⁷: المرجع نفسه، ص 147.

⁸ : La lettre d'information trimestriel du groupe de la banque mondiale au Maghreb, consultation sur les actions de la banque mondiale pour promouvoir la gouvernance et lutte la corruption", n°4, janvier, 2007, p 4.

⁹: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، فلسطين، 2007، ص 92.

- دفع الأجور الكافية لموظفي الخدمة العمومية.
- خلق الشفافية و الانفتاح في الإنفاق الحكومي.
- الحد من نطاق البيروقراطية.
- إلغاء أنواع الدعم للدول لأن في الكثير من الأحيان يولد الفساد.
- عقد اتفاقيات دولية لأن الفساد في الاقتصاد المعولم له دور عابر للحدود على نحو متزايد.
- نشر التكنولوجيات الذكية فالاتصال المباشر المتكرر بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين يمكن أن يفتح الباب أمام المعاملات غير المشروعة، وتمثل إحدى طرق معالجة هذه المشكلة في استخدام التكنولوجيا الحديثة فقد أثبتت الانترنت أنها أداة فعالة للحد من الفساد¹⁰.

ثانيا: التدابير الردعية

يتمتع البنك الدولي باختصاص ردعي من أجل الاستجابة السريعة لمقتضيات كشف الفساد وقمعه بالنسبة للمشاريع التي يشترط للبنك تمويلها بحق إلغاء القرض أو جزء منه، وكذا بحق رفض الاقتراح المتعلق بتعيين من ترسو عليه المناقصة، مع حقه في التحقيق في المخالفات التي يبلغ بها بالنسبة إلى كل متعهد أو مترشح أو شريك يتهم بمخالفة القواعد التي يرفضها البنك.

ومن الإجراءات الأخرى التي قام البنك الدولي باتباعها، إنشاء دائرة خاصة للقيام بالتحقيق فيما يعتبر سلوكا فاسدا من قبل كل من له علاقة بالمشاريع التي يمولها البنك واستبعاد كل من تثبت إدانته من المشاركة في هذه المشاريع.

ويرى كثير من الخبراء أن الإجراءات التي اتخذها البنك لاسيما من ناحية إعلان ونشر عدم أهلية الشركات والأشخاص الذين تثبت إدانتهم بالفساد أو التزوير في مشاريع البنك كان لها أثر مهم في ردع كل أشكال الفساد.

ومن بين الشركات التي تم إقصائها وشطبها في المشاريع الممولة من طرف البنك بكل فروعها لمدة (10) عشر سنوات بسبب SNC.LAVALIN.INC الدولي هي شركة تورطت في قضايا الفساد لاسيما تقديم الشركة مزية غير مستحقة من أجل حصولها على تقديم عقود ومشاريع ممولة من طرف البنك، دفعت

¹⁰: للمزيد من التفصيل في هذا الشأن ينظر الموقع الرسمي للبنك الدولي: www.banquemoniale.org تاريخ

الاطلاع: 2019/12/12 الساعة 17:00.

الشركة أمولا غير مستحقة لموظفين عموميين في البنغلادش من أجل حصولها على عقد ممول من طرف البنك الدولي¹¹.

المطلب الثالث: العقوبات التي تواجه البنك في سبيل مكافحته للفساد

تبقى الجهود المبذولة من طرف البنك الدولي، في مواجهته للفساد رهينة المصالح السياسية للدول، خاصة الدول العظمى إذ ينعكس ذلك على سياسة البنك الدولي تجاه البلدان التي يتعامل معها، فإذا تطابقت سياسة بلد ما مع شروط البنك الدولي ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في مساندته، فإنه يتم التغاضي عن حالات الفساد في هذا البلد أما إذا كان هناك عدم توافق بين بلد ما والبنك فإنه يتم العمل على محاربة الفساد ووقف المساعدات والقروض لهذا البلد تحت مبرر وجود الفساد¹².

كما تجدر الإشارة أن ليس هناك جدية وإرادة حقيقية من طرف البنك، إذ يضع هذا الأخير مكافحة الفساد ضمن الأخير مكافحة الفساد ضمن أولوياته في برنامج التنمية حيث علق سابقا تمويل عدة مشاريع بملايير الدولارات في دول إفريقيا وآسيا بسبب إدعاءات بالفساد ثم عاد وتراجع عن قراره بعد تلقيه وعود بتفعيل الشفافية والرقابة من الدول المعنية وهذا ما لم يتم الالتزام به عمليا من طرف هذه الدول¹³.

المبحث الثاني: آليات صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 185 بلداً. وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام

¹¹ :Le groupe de la banque mondiale annonce la radiation de SNC LAVALIN INC pour une période de 10 ans suite a une faute professionnelle commise par cette société dans le cadre projet de construction du pont multi fonctionnelles du fleuve PADMA et d'un autre projet financer par la banque. Est la plus long période d'exclusion jamais fixée dans un règlement dans la banque mondial. Pour plus d'information voir le site : www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2013/04/17/world-banque-debars-sncclavalin-inc-and-its-affiliates-for-ten-years. Visite le: 13/ 12/ 2019 _ 15: 00

¹² : الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، المرجع السابق، ص 91.

¹³ : رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 198.

عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما يتضح من اسمه- صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات .

يعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المنظمات الدولية التي تقدم الإعانات والقروض للدول المتعثرة والدول الأعضاء، بحيث يتمتع بصلاحيات عديدة تتمثل في وظائف استشارية ورقابية وهذا من شأنه أن يتيح له تصحيح السياسات الاقتصادية والمالية والوظيفية وإمكانية التدخل لإقراض البلدان المتعثرة وتقديم إعانات للدول الأعضاء من أجل تحسين مواردها العمومية.

كما يعد من المنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، لأسباب تتعلق بالصلاحيات والسلطات الواسعة التي يتمتع بها الصندوق في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد دول الأعضاء أو على الصعيد العالمي، فلا توجد أية مؤسسة عالمية تتمتع بنفس قدرة الصندوق على التدخل في تشكيل السياسات الداخلية للدول الأعضاء وفي الرقابة عليها وذلك في مجال تخصصه المتعلق بالنواحي الاقتصادية والمالية بما في ذلك مواجهة الفساد (المطلب الأول) إلا أن هناك جملة من العوائق والعقبات تحول دون ذلك (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أهم مبادرات صندوق النقد الدولي من أجل مكافحة الفساد المالي

إن مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي الكلي¹⁴. فالفساد يعوق إدارة سياسية الموازنة والسياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي ويضر في نهاية المطاف بالنمو الاقتصادي من خلال ضعف قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية وتضخيم تكاليف عملية المشتريات الحكومية كما يتسبب الفساد في انخفاض الإيرادات العامة وزيادة اعتماد البلدان في الغالب على تم ويل من البنك المركزي. على أساس ذلك يقدم هذا التقرير أربعة استراتيجيات لمكافحة الفساد من بينها:

➤ الشفافية مطلب أساسي، فيتعين على البلدان أن تعتمد على المعايير الدولية لشفافية المالية العامة للدولة والقطاع المالي.

➤ من أجل تعزيز سيادة القانون يجب أن تكون هناك ملاحقة قضائية ووضع إطار فعال لمكافحة غسيل الأموال للتقليل من تبييض عائدات الفساد.

¹⁴: تقرير صندوق النقد الدولي حول مكافحة الفساد الصادر في نشرة الصندوق الإلكترونية في 11/05/2016 المنشور في الموقع الرسمي للصندوق : www.imf.org تاريخ الاطلاع: 14/12/2019، الساعة: 16:00.

✚ إلغاء القيود التنظيمية والتبسيط في التي تعد حجر الزاوية في استراتيجية مكافحة الفساد بفعالية أكبر.

✚ وضع إطار قانوني واضح وذلك بوجود مؤسسات فعالة تضمن الرقابة والردع¹⁵.

كما أكد الصندوق سنة 1997 رغبته في مكافحة الفساد المالي من خلال إعلانه عن إيقاف مساعدته المالية للدول التي يثبت أن الفساد المالي فيها يعيق تجاوز مشاكلها الاقتصادية¹⁶، لأن تلك المساعدات المالية تضيع وتتحول إلى مجالات غير تلك المحددة لها بسبب الانحراف والفساد المالي، وهذا ما اكتشفه الصندوق بحيث أقر بأن هناك ملايين الدولارات تضيع بسبب الممارسات الفاسدة التي يقوم بها الموظفين الرسميين والحكوميين دون أن تستفيد منها الشعوب المحتاجة¹⁷، وهذا فنجد أن الصندوق طرح مجالين رئيسيين لمكافحة الفساد المالي هما :

المجال الأول: يتمثل في تطوير إدارة الموارد العامة وذلك بإصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وإجراء نظم المحاسبة والتدقيق¹⁸.

المجال الثاني: يتمثل في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية¹⁹.

كما يتمتع صندوق النقد الدولي بصلاحيات واسعة في مجال مكافحة الفساد المالي تشمل مجالات الاقتصاد الكلي وتمثل أساسا في :

✚ إدارة شؤون النقد والائتمان وسعر الصرف وما يتعلق بها من السياسات الهيكلية التي تؤثر بها على سياسات القطاع المالي الذي يركز على تنظيم البنوك والمؤسسات المالية والرقابية عليها.

✚ حق تقديم المشورة والملاحظات اللازمة لتنظيم السياسات الاقتصادية والمالية والوظيفة الإقراضية، التي تتيح للصندوق إمكانية التدخل لإقراض البلدان المتعثرة وتقديم معونة فنية وتدريبية للدول الأعضاء الراغبة في مكافحة الفساد المالي، ومساعدة الدول الأعضاء على تحسين تسييرها لمواردها العمومية.

¹⁵: نفس التقرير.

¹⁶: أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 60.

¹⁷: بودهان موسى، مرجع سابق، ص 172.

¹⁸: أحمد محمود نهار أبو سويلم، مرجع سابق، ص 66.

¹⁹: الضريفي محمد، مرجع سابق، ص 51.

✚ وضع إطار قانوني مستقر وشفاف لأنشطة القطاع الخاص، وتبسيط أنظمتها الجبائية وقانون الأعمال وتدعيم إدارة الضرائب والجمارك.

✚ قيام الصندوق بترقية المؤسسات المالية والاقتصادية وجعلها أكثر نجاعة للتصدي للفساد المالي.

✚ تدخل الصندوق لإشعار السلطات المختصة عندما تكون أموال كبيرة محل إهدار²⁰.

المطلب الثاني: العوائق التي يعاني منها الصندوق في مكافحة الفساد

يعاني صندوق النقد الدولي من مشاكل عديدة انعكست سلباً على طريقة إدارته لنظام النقد العالمي وعلى مكافحة الفساد خصوصاً ويظهر ذلك جلياً من خلال نفوذ الدول الكبرى على اتخاذ القرار فيه، ويضاف إليها عائق النقص في الشفافية لدى الصندوق.

الفرع الأول: تدخل الدول الكبرى في اتخاذ القرارات

يتعرض صندوق النقد الدولي لضغوط من أجل اتخاذ القرار عن طريق مبدأ القوة التسوية، هذه القوة التي تعكس بشكل أو بآخر هيمنة الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على القرارات داخل الصندوق، ولهذا فإن معظم القروض التي تقدم للدول التي تملك فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفوذاً ومصالح بغض النظر عن درجة مساهمة هذه الدول في مكافحة الفساد، فالقروض الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي تعتبر أداة للضغط السياسي على البلدان النامية بعيدة كل البعد عن معايير النزاهة والشفافية.

الفرع الثاني: نقص الشفافية لدى الصندوق

إن المؤسسات النقدية كالمصاريف وغيرها تميل إلى السرية بطبيعتها، لأسباب عديدة أهمها التهرب من الضرائب وتبييض الأموال، وعلى الرغم من أن الصندوق ليس بمؤسسة مالية خاصة، إلا أنه يعاني من ضعف

في الشفافية التي تعد الركيزة الأساسية لمكافحة الفساد. فهناك غياب للمناقشات علنية في الصندوق من أجل معرفة المعايير التي على أساسها تمنح القروض لدول معينة وترفض لغيرها.

كذلك تتسم القرارات الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعدم احتوائها على كامل المعلومات التي يجب على الدولة معرفتها ما يضعها تحت رحمة الصندوق وهذا بدوره خاضع لرغبة الدول الكبرى

²⁰: بساقلية محمد ناصر، التعاون الدولي على محاربة الفساد في المعاملات التجارية الدولية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون قسم العام، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون 1، الجزائر، 2012، ص 152.

المؤثرة فيه ،كل هذه العقوبات تضعف من قدرة الصندوق الدولي على مواجهة الفساد سواء على صعيد الدول داخليا أو على صعيد الدول ككل²¹.

خاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع رأينا أن البنك الدولي أكبر مصدر تمويلي في العالم، حيث يقوم بتقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية، بغرض دمج اقتصادها مع الاقتصاد العالمي، ويعد البنك الدولي من أكثر الأطراف الدولية اهتماما بالقضاء على الجرائم المالية كونه يعتبر أكبر الأجهزة الداعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها لمواجهة الفساد، فالبنك الدولي بعد اقتناعه بالأثر السلبي للفساد على التنمية وعلى عدالة توزيع المنافع الناتجة عنها، ووضع برنامج عمل متكامل وفق خطط متناسقة لمحاربة الفساد عن طريق مساعدة الدول في الإصلاحات الاقتصادية وتقوية أجهزتها والتأكد من استبعاد شبهة الفساد من المشروعات التي يمولها، فالبنك الدولي ومن خلال ما سبق نجد انه يملك استراتيجية جديدة لتوسيع نطاق مكافحة الفساد، والقضاء على الجرائم المالية على المستويين الوطني والدولي وكذا تحسين ادارة الحكم في البلدان المتعاملة مع البنك.

والى جانب البنك الدولي هناك مؤسسة تمويلية اخرى الا وهي صندوق النقد الدولي، كنموذج للمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد بحيث يتمتع بمجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي، وهو عبارة عن مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، اي نظام المدفوعات الدولية واسعار صرف العملات الذي سمح بإجراء المعاملات التجارية بين مختلف الدول، فيعتبر هذا الاخير من المنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة الدولية بمكافحة الفساد، والترويج للحكم الصالح لأسباب تتعلق بالصلاحيات والسلطات الواسعة التي يتمتع بها الصندوق في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد الدول الاعضاء أو على الصعيد العالمي.

ويمكن القول أنه وبالرغم من تعدد المجهودات التي تبذل مسوى مختلف الأصعدة وطنية كانت أو دولية أو اقليمية منها المؤسسات المالية الدولية للحد من ظاهرة الفساد والقضاء على الجرائم المالية، لكن هذه الجهود تبقى مجرد محاولات لها دور بسيط في مكافحة الفساد لكنه ليس بالحل الجذري للقضاء على هذه الظاهرة خاصة بالنظر الى العيوب التي تحيط بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد والتي تم تناولها في هذا البحث.

²¹: أنظر دور الصندوق الدولي في مكافحة الفساد المنشور في موقع :

تاريخ الاطلاع 2019/12/14، الساعة: 20:15، http://ahmadfar.bmogspot.com/p/biog.page_758.html

- وعلى ضوء ما سبق تناوله ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات التي نرى ضرورة اخذ بها ووضعها موضوع التطبيق العملي من بينها:
- _ تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد والقضاء على الجرائم المالية وذلك للحد من عقبات الحدود التي يتخطاها المجرمون بأموالهم المتحصل عليها من مصادر غير مشروعة.
 - _ توسيع الرقابة على كافة المؤسسات المالية وذلك بإنشاء لجان متخصصة في مجال محاربة الفساد والقضاء على الجرائم المالية.
 - _ تفعيل نظام عمل الهيئات المالية و أدواتها وهذا في اطار عصنة التسجيل والتعامل مع الارصدة أو المعلومات البنكية ومنحها حرية في العمل الاداري البنكي.
 - _ تفعيل القوانين المتعلقة بالفساد و القضاء على الجرائم المالية على جميع المستويات.
 - _ تعزيز مكانة ودور القضاء بانفراده التام في اتخاذ احكامه وتكوين قضاة متخصصين في مجال مكافحة الجرائم المالية.
 - _ سعي المؤسسات المالية الدولية كالبנק الدولي وصندوق النقد الدولي الى زيادة مستوى وعي الدول بمخاطر تبييض الاموال، وأثاره على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
 - _ الالتزام بالشفافية والحياد في اصدار التقارير الخاصة بمنح القروض من طرف صندوق النقد الدولي وكذا تقديم كل المعلومات الضرورية للدول.

قائمة المصادر والمراجع :

أ- باللغة العربية :

- (1) أحمد محمود نهار أبو سويلم ، مكافحة الفساد ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، 2010.
- (2) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد ، فلسطين ، 2007، ص 92.
- (3) بساقلية محمد ناصر ، التعاون الدولي على محاربة الفساد في المعاملات التجارية الدولية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص قانون قسم العام ، كلية الحقوق ، جامعة بن عكنون 1 ، الجزائر ، 2012.
- (4) بودهان موسى ، النظام القانوني لمكافحة الرشوة في الجزائر ، دار الهدى ، الجزائر ، 2010.
- (5) حاحة عبد العالي ، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون ، تخصص قانون عام ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 .

- (6) رمزي محمود ،الأزمة المالية والفساد العالمي ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2009.
- (7) الضريفي محمد ،الفساد بين الإصلاح والتطور الإداري ،مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ،مصر 2008.
- (8) الضريفي محمد ،الفساد بين الإصلاح والتطور الإداري ،مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ،مصر 2008 .

ب- باللغة الفرنسية :

- 1- La lettre d'information trimestriel du groupe de la banque mondiale au Maghreb, consultation sur les actions de la banque mondiale pour promouvoir la gouvernance et lutte la corruption", n04, janvier, 2007.

ت- مواقع إلكترونية :

- 1- http://ahmadfar.bmogspot.com/p/biog.page_758.html تاريخ الاطلاع 2019/12/14، الساعة: 20:15
- 2- www.banquemonial.org/fr/news/press-release/2013/04/17/world-banque- 00: 2019 _ 15/ 12/ 13:debars-sncalvalin-inc-and-its-affiliates.for-ten-years. Visite le
- 3- www.banquemoniale.org تاريخ الاطلاع 2019/12/14، الساعة: 20:15
- 4- www.imf.org تاريخ الاطلاع: 2019/12/14، الساعة: 16:00.